اللسانيات القضائية
التحليل في خدمة العدالة

أديل بيتيت كليرك
ترجمة: حافظ إسماعيلي علوي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس، الرباط

I. تقديم

يُترجم مصطلح *Forensic Linguistics* [*اللسانيات القضائية*] في اللغة الفرنسية بـ *Linguistique Légale* (اللسانيات الشرعية) على منوال *médecine légale* الطب الشرعي (باللغة الإنجليزية *forensic medecine*). وإذا كانت اللسانيات القضائية تقيم روابط وثيقة بالتحليل النقدي للخطاب وتقاسمه الرؤية النقدية نفسها، فإنها تنفرد مع ذلك بمجال مخصوص؛ يتعلق الأمر بدراسة اللغة في المجال الجنائي *domaine pénal*، ومجال القانون *Loi* والحق *Droit*. حدّد مالكوم كولتهارد وأليسون جونسون *Alison Johnson* في كتابهما "مصنف روتليدج في اللسانيات القضائية"([1]) (2010) ثلاثة نطاقات تتدخل فيها *اللسانيات القضائية*:

- دراسة لغة القانون المكتوبة؛
- دراسة التفاعلات في العمليات القانونية *processus légaux*، تلك التي تتضمن في حالة القضايا الجنائية كل ما يحدث، بدءا من المكالمة الأولى للاتصال بخدمات الطوارئ، وصولا إلى إدانة شخص ما؛

(1) **COULTHARD, M. & JOHNSON, A.** (2010) *The Routledge Handbook of Forensic Linguistics.* London: Routledge.

• وصف عمل اللساني القانوني عندما يتدخل بصفته شاهدا خبيرا. (كولتهارد جونسون، 2010، ص7).

وتكمن خصوصية *اللسانيات القضائية*، على الأرجح، في أنها التخصص الوحيد ضمن *الدراسات النقدية للخطاب Critical Discourse Studies* الذي له الأثر الأكبر خارج النطاق الأكاديمي: يتدخل اللسانيون الشرعيون لدى المحاكم، ويقدمون خبرات في الشؤون الجنائية ويعملون مع الشرطة، والمحامين والقضاة *magistrats*.

يتوخى م. كولتهارد وأ. جونسون في كتابهما *مصنف في اللسانيات القضائية* إظهار أساسيات التخصص وأيضا اتجاهاته المستقبلية. و[يبدو] فهرس محتويات الكتاب، بشكل خاص، مهما جدا من هذا المنظور. فقد انتظمت محتوياتُه الأساس في قسمين، التحليل اللساني من جهة، ومكانة اللساني في الإجراءات *processus* القانونية من جهة أخرى:

القسم I: لغة القانون والإجراءات القانونية

1.1. لغة القانون

2.1. المشاركون في تحقيقات الشرطة، الاستجوابات والاستنطاقات

3.1. أنواع المحكمة

4.1. المشاركون غير الخبراء في الإجراء القضائي *judicial process*.

القسم II: اللساني باعتباره خبيرا في الإجراءات القانونية.

1.2. الخبير والإجراء

2.2. التعددية اللغوية في السياقات القانونية

3.2. القابلية والرأي

القسم III: مناقشات واتجاهات جديدة (كولتهارد وجونسون، *2010: vii-xi*)

ميز م. كولتهارد وأ. جونسون، لدواع تنظيمية، بين اللغة المستعملة في صياغة القانون، واللغة المستعملة للتواصل في مجال القانون:

"نقيم تمييزا بين [...] لغة القانون *language of the law* (القوانين كما هي مكتوبة، والمساطر القانونية *statutes*، والعقود) واللغة المستعملة في التواصل القانوني *legal communication*: يتعلق الأمر ببساطة بمواضعة: يمكن للتواصل القانوني أن يشمل بوضوح النمط المكتوب والنمط المنطوق أيضا، مادام المحامون يتواصلون مع موكليهم عن طريق الرسائل، وأن هناك محافل أخرى كثيرة للتواصل المكتوب في السياقات القانونية. ولكننا نتعامل هنا، مع القانون المكتوب *written law* والتفاعلات الكلامية *spoken interaction*، وفيما يتعلق بهذه التفاعلات، سوف نهتم خصوصا بسياقيْ تفاعلٍ: استنطاق الشرطة والمحاكمة الجنائية والمحضر الجنائي. سننظر أولا إلى الكتابة القانونية؛ لأن "التحدث كمحامي" (تييرسما *Tiersma*، 1999، ص51) يقتضي استعمال لغة القانون(2) كشفرة مهنية *code professionnel*، رُغم أن تييرسما أيضا (تييرسما *Tiersma*، 1999، ص145) يقول: بينما يمكننا أن نراقب العديد من الخصائص التي توجد في الكتابة القانونية داخل لغة قاعة المحكمة، "فإن المحامين عندما يكونون متحمسين بما فيه الكفاية، فإنهم سرعان ما يتخلون عن اللغة القانونية" (كولتهارد وجونسون، 2010، ص23).

فلائحة أنواع النصوص المختلفة التي تشكل موضوع دراسة في اللسانيات القانونية هي طويلة نسبيا، وتشمل من بين ما تشمله: العقود، والأحكام الصادرة عن المحاكم، والتعليمات المقدمة إلى هيئة المحلفين، والإخطارات الموجهة إلى الأشخاص تحت المراقبة النظرية، وبيان الشرطة

(2) الكلمة المولدة "*legalese*" التي صيغت من الصفة "*legal*" (التي تحيل هنا على مجال القانون) واللاحقة "ese" على نفس منوال مجموعة من الأسماء في اللغة الإنجليزية (على سبيل المثال، *la langue japonaise*) (اللغة اليابانية (*Japanese*). هذا التوليد يبين إذا أنه بالنسبة إلى الكتاب، توجد لغة، كلام محكي يتجاوز اللغة الاصطلاحية الخاصة بمجال لقانون.

الأمريكية حقوق ميراندا *Miranda* للمتهمين[3]، والعهود، وتسجيل براءات الاختراع، إلخ. (كولتهارد وجونسون، 2010، ص8). ما هو جدير بالملاحظة هو

(3) هذا الحكم في قضية «ميراندا ضد أريزونا» هو ثاني أهم حكم/ قرار في تاريخ المحكمة العليا الأمريكية، وقد غَيَّر هذا الحكم الأساليب التي كانت متبعة في طرائق الاستجواب التي تمارسها أجهزة الأمن الأمريكية. وملخص حقوق ميراندا أن الشرطة تقول للمشتبه به (بها) عبارات متتالية تبدأ بالعبارة الشهيرة: من حقك التزام الصمت *You Have The Right To Remain Silent*. يرجع تاريخ حكاية إرنستو ميراندا إلى 13 مارس 1963، ألقت شرطة فينيكس (عاصمة ولاية أريزونا الأمريكية) القبض على إرنستو أرتورو ميراندا الذي كان يبلغ حينها 22 عاماً بتهمة اختطاف فتاة عمرها 18 عاماً واغتصابها. وبعد ساعتين فقط من استجواب ضباط الشرطة له، وتعرف الضحية عليه في طابور المشتبه بهم، وقع ميراندا اعترافاً بتهمة الاغتصاب على نموذج حكومي مطبوع أعلاه «أقسم هاهنا بأنني أدلي بهذا البيان باختياري وإرادتي الحرة من دون تهديد أو إكراه، أو وعود بالحصانة، ومع معرفة كاملة لحقوقي القانونية، ومع فهم أن أي أقوال أدلي بها يمكن استخدامها ضدي». وهكذا حصلت الشرطة – بسهولة وكالمعتاد– على اعتراف بجريمة خطيرة من ميراندا، ولكن الشرطة لم تبلغه عن الحقائق والحقوق الثلاثة التالية: (1) حقه في التزام الصمت. (2) حقه في الاستعانة بمحام قبل وأثناء الاستجواب. (3) حقه أن يعلم أن تصريحاته أثناء التحقيق يمكن أن تستخدم ضده في المحكمة كما هو مكتوب في النموذج الذي طلب منه كتابة الاعترافات فيه بخط يده والتوقيع عليها. وأثناء المحاكمة، عرضت النيابة اعترافات ميراندا الخطية كدليل، ولكن اعترض محاميه الذي عينته المحكمة، ألفين مور (73 عاماً)، أنه بسبب تلك الحقائق الثلاث السالفة، فإن اعتراف ميراندا لا يعتبر «طوعيا» *Voluntary* بالفعل كما يتطلب القانون، وينبغي استبعاده كدليل. ولكن ألغى ورفض القاضي (*Overruled*) اعتراض مور، وأدين ميراندا (بناء على تلك الاعترافات وغيرها من الأدلة) بالاختطاف والاغتصاب وحكم عليه بالسجن لعشرين عاماً. واستأنف مور الحكم لدى محكمة أريزونا العليا بدعوى أن اعتراف ميراندا لم يكن اختيارياً تماماً وكان لا ينبغي السماح بتداوله في المحكمة. ولكن مور خسر الاستئناف عندما أيدت محكمة أريزونا العليا قرار قاضي المحكمة الابتدائية بقبول ذلك الاعتراف في قضية «أريزونا ضد ميراندا»، وكان ذلك عام 1965! ولكن ميراندا قرر اللجوء للمحكمة العليا الأمريكية في واشنطن، دي. سي. ونظراً إلى فقره ومرض محاميه مور، طلب مساعدة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU)، وهو مؤسسة مجتمع مدني تناصر المواطنين الأمريكيين الذين تنتهك حقوقهم وحرياتهم المدنية التي كفلها الدستور. وبالفعل وكل الاتحاد ثلاثة محامين متطوعين لمساعدة ميراندا مجاناً ليرفع قضية أمام المحكمة العليا في العاصمة واشنطن التي قبلت النظر في القضية التي سميت هذه المرة بعكس القضية الأم: «ميراندا ضد أريزونا» إلى جانب ثلاث حالات مماثلة تم دمجها مع قضية ميراندا. وتم الترافع في القضية من 28 فبراير حتى 1 مارس 1966، ومن ثم تم التصويت في 13 يونيو 1966، وكانت النتيجة انقساماً حاداً بين القضاة التسعة: 5 قضاة مع ميراندا مقابل 4 قضاة ضده. وهكذا قررت أغلبية المحكمة العليا أن حقوق ميراندا التي يكفلها التعديلان الخامس والسادس للدستور قد انتهكت من قبل ولاية أريزونا أثناء اعتقاله ومحاكمته عن الجريمة التي اتهم فيها. وتم التعارف على ما ورد من حقوق للمشتبه به أثناء الاستجواب من قبل الشرطة في حكم المحكمة العليا في هذه القضية باسم حقــوق ميرانـدا = =

أن *اللسانيات القضائية* لا تتقيد بمنهجية واحدة، بل ترتكز على مجموع علوم اللغة في تحليلاتها.

يركز هؤلاء الباحثون على طائفة واسعة النطاق من السمات اللغوية *linguistic features* في الوقت نفسه للتعبير (بما في ذلك المعجمية *lexis*، والتركيب، والدلالة، والتداوليات)، وأيضا التلقي (الفهم، والتعقيد، والمقروئية). عندما نأخذ بعين الاعتبار لغة الكلام القانوني، فإنه يتعين علينا

== (*Miranda Rights*) أو إنذار ميراندا (*Miranda Warning*). ويستند ذلك الحكم قانونياً إلى انتهاك حقوق المواطن الأمريكي إرنستو ميراندا التي يكفلها الدستور بموجب التعديلين الخامس والسادس اللذين يمنحان الشخص الواقع تحت الاستجواب الأمني الحقوق الدستورية التالية: -التعديل الخامس للدستور يمنح المواطن «حق عدم إدانة النفس» (الذات). -التعديل السادس للدستور يمنح المواطن «حق الاستعانة بمحام قبل وأثناء الاستجواب». إلا أن حكم المحكمة العليا لم يضع نصاً محدداً لإبلاغ المشتبه فيه/ فيها بحقوق أو إنذار ميراندا. ولكن احتوى نص الحكم على مبادئ عامة تم استخراج الحقوق منها. ونتيجة لذلك، دخل مصطلح ميراندايز (*Mirandize*) أي (قراءة حقوق ميراندا للمشتبه به أو المحتجز) إلى قواميس اللغة الإنكليزية في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع بدء ممارسة تلك الحقوق، أصبح لكل ولاية أنظمتها الخاصة التي تحدد ما يجب أن يقال للمحتجز، ولكن الصياغة المعتادة لا تزيد عن العبارات التحذيرية الست التالية ولكن غالبا يتم الاكتفاء بالعبارات الأربع الأولى. ومن الجدير بالذكر أن «حقوق ميراندا» لا يجب أن تقرأ في أي ترتيب معين، وليس من الواجب أن تكون الكلمات نفسها التي في وردت في حيثيات الحكم طالما أن المعاني نفسها يتم توصيلها: (1) من حقك التزام الصمت عندما تُسأل. (2) أي شيء تقوله أو تفعله «يمكن» أن يستخدم ضدك في المحكمة. (وأحياناً تستبدل «يمكن» بـ «قد»)(3) من حقك استشارة محام قبل التحدث إلى الشرطة وأن يحضر أثناء استجوابك الآن أو مستقبلاً. (4) إذا كنت لا تستطيع تحمل نفقات محام، سيتم توفير واحد لك مجاناً قبل أي استجواب، إذا رغبت في ذلك. (5) إذا قررت الرد عن أي أسئلة الآن، من دون حضور محام، سيكون من حقك التوقف عن الرد في أي وقت لاحق حتى تتحدث إلى محام. (6) بعد معرفة وفهم حقوقك كما شرحتها لك، هل أنت على استعداد للإجابة عن أسئلتي بدون حضور محام؟ (https://www.al-jazirah.com/culture/2013/23112013/tar4.htm) [المترجم. تاريخ الاطلاع 30/ 05/ 2020].

وتنص المادة 66 من المسطرة الجنائية المغربية على أنه يتعين على ضابط الشرطة القضائية إخبار كل شخص يقبض عليه أو يوضع تحت الحراسة النظرية، فورا وبكيفية يفهمها، **بدواعي اعتقاله وبحقوقه، ومن بينها حقه في التزام الصمت**. ووفقا لمقتضيات الفقرة 3 من الفصل 23 من الدستور: "**يجب إخبار كل شخص تم اعتقاله، على الفور وبكيفية يفهمها، بدواعي اعتقاله وبحقوقه، ومن بينها حقه في التزام الصمت...**". [المترجم].

أيضا معالجة القواعد التي تحكم قواعد التناوب في الكلام *turn-taking rules*، والأفعال الكلامية. (كولتهارد& جونسون، 2010، ص8).

وعندما تناول كولتهارد& وجونسون إشكالية لغة القانون المكتوبة هذه، فقد اختصرا أحد أهم النقاشات الكبرى التي تشغل اللسانيين القانونيين، ونعني بذلك تبسيط القانون. وتتطابق منطلقات هذا النقاش البسيطة للغاية مع المنظور النقدي *la visee critique*: فالكيفية التي يصاغ بها القانون والحق، تجعلهما يستعصيان على الأشخاص الذين لا يتوفرون على تكوين أو خبرة في هذا المجال:

فلغة التشريعات والأنظمة القانونية *statuts*، والعقود المكتوبة والعديد من الوثائق القانونية الأخرى، سبق وصفها من حيث تعقيدُها [...]، كما أن الكلام القانوني *legal talk* يمكن أن يكون معقدا أيضا بشكل ملحوظ من حيث التركيبُ والبنيةُ. ومع ذلك فإن اللغة القانونية أكثر لفتا للانتباه لما تقوم به؛ فهي ذات وظائف مؤسسية وآثار تداولية مختصة، أو بتعبير تيرسما *Tiersma* (1999، ص145) تقدم لنا قاعة المحكمة "لغة القانون في مقامها الأكثر درامية". كشف هولت *Holt* وجونسون *Johnson* (ضمن هذا المؤلف) الخاصية الدراماتورجية للخطاب المباشر المنقول في الكلام القانوني واستعمالاته، ليس فقط من أجل "إعادة تشخيص تفاعل ما، بل أيضاً لتمكين المتحدث من تمرير موقفه بخصوص القول المنقول في الوقت نفسه" (*Clift& Holt 2007: 7*). كما يعالج فينغان *Finegan* (في هذا المجلد) أيضا المواقف –مواقف القضاة في محاكم الاستئناف– التي يكشف عنها التحليل اللساني لمتن الظروف والمكملات الظرفية *adverbials* الذي قام به [فينغان]. (*Coulthard & Johnson*، 2010، ص23).

يطرح [ما سبق] عددا من الإشكالات في مجالات مختلفة، من قبيل الاتفاقيات التجارية، ومعاملة الشرطة للأشخاص إلخ –وأكثر ما يُتحدث عنه بهذا الخصوص أن عددا من الأشخاص الذين توقفهم الشرطة الأمريكية،

والكندية أو البريطانية، لا يفهمون ما يقال لهم عندما يعلن عن حقوقهم(4). وقد نشأت "حركة اللغة الواضحة" (*langage clair*) كرد فعل على هذا في البلدان الأنغلوساكسونية (الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا على وجه الخصوص) تطالب بتوضيح الوثائق القانونية والتشريعية *juridiques et legaux* [وصياغتها] بلغة تكون في متناول أكبر عدد ممكن من الناس. إن لسانيي *اللسانيات القضائية* هم جزء لا يتجزأ من هذه الحركة، وقد انبثقت مواقف مختلفة عن هذا النقاش: فأكد بعضهم، أمثال تيرسما (1999) أن تعقيد اللغة القانونية يرجع في جزء كبير منه إلى المصطلح، ويسمح بخلق جماعة ممّن يفهمونها وفي الوقت نفسه يستبعد غير المتعودين عليها. ومن ثم فإن الإصلاح سيكون في صالح المهن القضائية *professions judiciaires*، التي ستتمكن من خلاله من تبرير انفتاحها. موقف آخر دافع عنه بهاتيا *Bhatia* (ضمن هذا المجلد)، يكمن في القول إن كل تبسيط للغة القانونية ستكون له تداعيات فيما يتعلق بالتطبيق: فالتبسيط المبالغ فيه يفتح أبواب تأويلات ممكنة وتمنح، على النقيض من ذلك، الجهات القضائية مزيدا من السلطة بدلا من العمل على إعادة توازن السلطة مع مراعاة الجمهور غير المتخصص. بيد أن قدرا معينا من المرونة في التأويل ضروري أيضاً في تطبيق القانون.

في قانون العدالة الجنائية والهجرة لعام 2008 مثلا، وردت كلمة "*raisonnable*"(5) [معقول] سبعا وعشرين مرة(27). واحدة من بينها أن: "الشخص الذي لا يحترم –دون عذر معقول– أحد الشروط المفروضة في هذه الفقرة يرتكب جريمة(6).

(4) يعرف الفرنسيون خصوصا النسخة الأمريكية، قوانين ميراندا، بفضل الأفلام والمسلسلات: "لك الحق في التزام الصمت، إذا اخترت ألا تفعل فإن كل ما ستقوله سيكون ضدك في المحكمة. ويوجد القانون نفسه في المملكة المتحدة وكندا بصيغة أخرى". [المترجم].

(5) فضلنا الاحتفاظ بالكلمة دون ترجمتها لأن معانيها المذكورة كثيرة، ولهذا سيقت في هذا النص.

(6) "آثرنا ترجمتها بجريمة؛ لأن الجريمة قد تكون عقوبة أو جناية أو جنحة".

A person who without reasonable excuse fails to comply with a condition imposed under this section commits an offence' (133, 5)

في هذا القانون وفي قوانين أخرى غيره تتلازم كلمة *'reasonable'* و*action*، و*croyance*، و*cause*، و*questions*، و*excuse*، و*force*، و*bases*، و*erreur*، و*personne*، و*precautions*، و*etapes*(7). إن فحص هذه المتلازمات من الكلمات ينبئنا بالمزيد من أنواع المعاني المتضمنة في *reasonable*، لكنها لا تخبرنا بما تعنيه الكلمة على وجه التحديد. وتبعا لمالي *Maley* (1994، ص28)، فإن هذا النوع من المرونة في ممارسة التحرير يتعارض مع تدابير تحرير أخرى أكثر نوعية، تلك التي توظف المصطلحات التقنية، والتكرار، والفقرات من جملة وحيدة ذات البنيات التركيبية المعقدة، التي تهدف إلى بلوغ القاعدة القانونية اليقين". تكتسب الأصوات الداعية إلى ضبط الكتابة القانونية سلطتَها من قدرتها على التحلي بالمرونة، ومن دقتها في الوقت نفسه. (كولتهارد وجونسون، 2010، ص11).

تبين دراسات من قبيل دراستي روك *Rock* (2007) أو سولومون *Solomon* (1996)، التي تتموقع هذه المرة ضمن وجهة نظر التلقي، أن نصوصا قانونية مبسطة قد تبدو مستعلية، أو يمكن أن تحجب القصد الأصلي، كما هي الحال في إشعار بالوضع تحت الحراسة النظرية في المثال أدناه:

أوضح سولومون (1996، ص289) (أيضا من خلال عمله الإثنوغرافي) أن التبسيط يمكن أن يخلق نصوصا ودودة *cordiaux* "كما لو أن الأمر يتعلق بنوع العلاقة الذي يمكن أن يُؤسس لها". فبعض هؤلاء المستجوبين *informateurs* حبذوا كثيرا الطابع غير الرسمي لإحدى المراجعات، ولكن آخرين وجدوا أن

(7) تحاشينا تقييد هذه المصطلحات بترجمة محددة مراعاة لسياق ورودها في النص الذي يتغيا الكشف عن دلالاتها المتعددة في سياقها المرجعي.

"التبسيط وصل إلى أبعد ما يكون"، مشيرين إلى أن "لدينا انطباعا بأنهم بصدد القول: "نحن هنا لمساعدتكم""، "لا ينبغي لهؤلاء الأفراد أن يكونوا ودودين معي، يجب أن يكون تعاملهم فظا "وأن يصيحوا في وجهي: "أنتْ، أنتَ شخص مشاغب، أليس كذلك؟" [معتقل مبتدئ] (روك *Rock*، 2007، ص70) (كوتهارد وجونسون، 2010، ص11).

تكشف هذه المناقشةُ الوضعيةَ الحرجةَ التي وصلت إليها *اللسانيات القضائية*، والتي تتراءى لنا بوضوح أيضا عندما يعرض كولتهارد وجونسون إشكالات البحث الثلاثة التي –يبدو لهما– أن تحليلها من الأهمية بمكان ضمن تفاعلات الإجراءات القانونية: *اللاتماثل l'asymétrie*، *والجمهور*، *والسياق*. اللاتماثل هو مجموع إجراءات اللامساواة في السلطة بين المشاركين (من يفرض موضوعات النقاش؟ من يتحدث أكثر؟ من يجعل النقاش يتقدم؟ إلخ). يأخذ *العامة* (الجمهور) هوية مختلف الأشخاص المعنيين بهذا التفاعل. هذا البارامتر *paramètre* شديد الارتباط بمتغير اللاتماثل وبالسلطة المسندة إلى مختلف الأدوار المؤسسية في الإجراءات القانونية (محام، قاض، متهم، محتجز، شاهد، إلخ)، ومن ثمة بالسلطة التي تأتي من المعرفة بالوسط القضائي *milieu judiciaire* وطريقة اشتغاله. وعُرف السياق (*context*) باعتباره "الشروط الداخلية والخارجية"[8] (لينيل *Linell* ولوكمان *Luckmann*، 1991، ص10) للكلام في كل مراحل الإجراءات والمؤثر [السياق] في الدلالات على جميع مستويات المادّية النصية *la matérialité textuelle*. يبين المثال أدناه دراسة أجريت حول تلقي وثائق بنكية تقدم خططا مالية معقدة مقترحة لعملاء البنك:

توضح ستيغال *Stygall* [...] أهمية "سياق التلقي" *context of reception* وليس فقط "سياق الإنتاج" (فايركلاف *Fairclough*، 1989). لقد بينت أن منتجي النص لا يستطيعون أن يأخذوا بعين الاعتبار مستوى المواطنين

(8) "the 'endogenous and exogenous conditions' of talk

التعليمي، ومستوى القراء غير الخبراء الذين يتعين عليهم استيعاب هذه الوثائق الهجين، بين المالية والتشريع، وشديدة التعقيد. فالأشخاص غير الخبراء هم دائما أقل امتيازا في السياقات المؤسسية؛ لأنهم يفتقرون إلى المنظور المؤسسي وإلى معرفة السجلات المؤسسية الهجينة التي يصادفونها، كما بين ذلك أيضا لينيل *Linell* وجونسون *Jonsson* (1991، ص96). لقد لاحظا أن الأشخاص المستجوبين من غير الخبراء لهم منظور شخصي بحسب تجاربهم الخاصة، وهذا يخلق، عموما، صراعا مع المنظور المؤسسي وهو ما يلاحظ بكثرة في الحالة القياسية النموذجية المجهولة *cas-type anonymisant* (كولتهارد وجونسون، 2010، ص12–14).

II. مثال للدراسة :

سنعرّج الآن على الجانب الأخير من *اللسانيات القضائية*، وهو الجانب المتعلق باللساني القانوني بصفته خبيرا في السياقات القانونية. وتحقيقا هذه الغاية، سنعرض للفصل الذي كتبه مالكولم كولتهارد في مصنف روتليدج للسانيات القضائية (كولتهارد وجونسون، 2010). هذا الفصل موسوم بـ: "خبراء ورأي: من وجهة نظري"(9) *Experts and Opinion : In my opinion*، ويسترجع تجربة مالكولم كولتهارد بصفته خبيرا لدى المحاكم في قضايا مختلفة، لا سيما الجنائية منها. وقد استمد منها مجموعة من الإشكالات الخاصة بهذا الجانب من *اللسانيات القضائية*، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بحديث اللساني أمام الهيئة، المسؤول عن صدور الحكم *verdict* في البلدان الأنغلوساكسونية: كيف نتأكد من أن فروق التحليل الدقيقة ورأي الخبير قد بلِّغا بشكل صحيح؟

يتعاقد الخبير في المملكة المتحدة والولايات المتحدة مع الطرف الذي يستفيد أكثر من تحليلاته (الدفاع أو النيابة العامة). ويتعين عليه مع ذلك أن

(9) **COULTHARD, M.** (2010) "Experts and Opinion: In my opinion". In COULTHARD, M. & JOHNSON, A. (Dirs.), *The Routledge Handbook of Forensic Linguistics*. London: Routledge.

يحظى باعتراف المحكمة بصفته خبيرا. ويختلف هذا الإجراء بحسب البلدين. يروي كولتهارد أول تجربة له عاشها بصفته لسانيا خبيرا؛ فقد طُلب للشهادة أمام المحاكم. وقد أشار إلى أن الأمر يتعلق بممارسة مختلفة تماما، بعيدا عن الدوائر الأكاديمية، ومضنية كثيرا، وخصوصا فيما يتعلق بالاستجواب المضاد الذي يجريه الطرف الخصم.

إن معظم اللسانيين الخبراء هم جامعيون، يشتغلون من وقت إلى آخر في بعض الدعاوى القضائية، ونادرا ما يذهبون إلى المحاكم: لمعظمهم، في المتوسط، أقل من عشر قضايا في السنة، ويظهرون في المحكمة كل سنتين في المتوسط. ولهذا السبب فإن الإدلاء بشهادة شخصية في المحكمة يمكن أن يكون تجربة مضنية. فكما لاحظ ذلك شاي *Shuy* "بالنسبة إلى أولئك الذين ليست لهم تجربة قط في الاستجواب المضاد، فإنه ليس من الممكن إدراك كم هو مرهق نفسيا... فالشهادة ليست للذين لا يملكون قلوبا قوية" (شاي *Shuy*، 2002، ص3–4). كما أنها ليست بالتأكيد لأولئك الذين ليست لهم مَعِدة قوية: فقد أنهى أحد الزملاء القدامى مهامه باعتباره خبيرا في تحليل الوثيقة لما ينيف عن 25 سنة؛ لأنه لم يعد يتحمل حالات التقيؤ التي تسبق كل ظهور له على منصة الشهود.

وتقديم أدلة يمكن أن يكون أيضا مُحبِطا بشكل كبير بالنسبة إلى الخبير الجامعي. وكما أشار مالي *Maley*، في بحث ممتاز له حول الجوانب اللغوية لاستجواب الخبير، "فإن الشهود الخبراء، خصوصا إذا بدأوا وليس لديهم خبرة، فإنهم لا يعون عادة إلى أي حد يمكن أن تتأثر صيغة الاستجواب وبناء الشهادة... وغالبا ما يغادرون المحكمة محبطين، ومقتنعين أنهم لم ينجحوا في تقديم شهادتهم بالطريقة التي كانوا يريدون تقديمها بها، وأن الاستجواب طوِّع و/ أو لم يؤخذ مأخذ الجد. (مالي *Maley*، 2000، ص250). وهذا على الرغم من أن الخبراء عادة ما يكون لديهم أدوار تحدث أطول ثلاث مرات في

المتوسط من أدوار الشهود العاديين (هيفر *Heffer*، 2005). (كولتهارد، 2010، ص 473–474).

في مجال علوم اللغة، تطلب المحاكم خبراء لسانيين [للقيام] بدراسات وتحليلات شديدة التنوع، وفي أنواع من القضايا شديدة الاختلاف أيضا.

شهدت السنوات العشرون الأخيرة تزايدا سريعا في وتيرة استدعاء المحاكم لخبرة اللسانيين في عدد كبير من الدول، ستحدد القضايا ما إذا كان طبيب يوناني قد نطق "*Can*" أو "*Can't*" (بالدوين *Baldwin*، فرانس *French*، *1990*)، وصولا إلى نقاشات حول دلالة مورفيمات فردية وخصائصها في قضية حول علامات تجارية مسجلة (شاي 2002)، فدرجة التشابه في النطق أدت بالتالي إلى احتمال الخلط بين علامتين تجاريتين (غيبونس *Gibbons*، 2003)، وغموض بعض الكلمات في التعليمات الممنوحة للهيئة القضائية (ليفي *Levi*، 1993)، ووصولا إلى "خاصية" كلمات وعبارات نوعية في قضية انتحال آراء بعض الأشخاص (توريل *Turell* 2004) واتهامات بخلق نصوص كاملة جملة وتفصيلا في قضيتي قتل (كولتهارد، 2002).

تسمح هذه الحالات المختلفة، من حين إلى آخر، باستكشاف مجالات جديدة، وبتقدم المعارف في اللسانيات، حتى وإن كان الأمر يتعلق في معظم الحالات بدراسات "معيارية". بيد أن المشكلة الأساس التي سيواجهها الخبير في جميع الحالات بمجرد إجراء تحليله وتقديم وجهة نظره هي تحديد الطريقة المثلى لعرض الوقائع، وما ينجم عن ذلك من استدلال ورأي أمام المحكمة. بالإضافة إلى العقبات التي يواجهها جميع الخبراء في عرض نتائج بحوثهم، يلح مالكولم كولتهارد على أن القضاة والمحامين، شأنهم شأن اللسانيين، يهتمون بطريقة احترافية بتحليل المادة اللغوية. يستوجب هذا على سبيل المثال أن اللساني لا يمكنه، إلا بصعوبة بالغة، الاستعانة بدلالة الكلمات بوصفها حجة: بالنسبة إلى مهن القانون لا يوجد سوى نوعين من الدلالات؛ الدلالة التقنية التي لا تقبل

النقاش (يعطي كولتهارد مثالا بـ"ساعات الليل" في مسطرة قانون السير البريطاني التي حددت تقنيا في القانون مباشرة بأنها "نصف ساعة بعد غروب الشمس إلى نصف ساعة قبل شروقها") ودلالة المعنى المشترك التي يجب أن تكون بديهية، إلى الحد الذي يفقد فيه القضاة البريطانيون الحق في استعمال القاموس مثلا. يتعلق الأمر إذا، بالنسبة إلى الخبير بوضع القاضي والهيئة مكان اللساني بإعطائهم كل العناصر التي تمكنهم من "اتخاذ القرارات التي بإمكانها أن تكون معلومة لغويا"([10]) (كولتهارد، 2010، ص475).

لتوضيح حالة كهاته يحيل كولتهارد على قضية محددة طُلب فيها للإدلاء بشهادته بصفته خبيرا. يتعلق الأمر بقضية إدانة بالقتل استأنف فيها روبرت براون. لقد اعترض روبرت براون بشكل خاص على الاعترافات المنسوبة إليه؛ لأنها انتزعت منه خلال مقابلة تخللتها سلسلة من الأسئلة والأجوبة، على النحو الذي أشار إليه المحققون:

تركَّز جزء من أدلتي في الدفاع عن براون، على عبارتين:

'I was covered in blood, my jeans and a blue Parka coat and a shirt were full of blood'.

بالنسبة إلى اللساني، من الواضح أن عبارة المتكلم في الجملة الثانية: ***my*** "*jeans and* ***a*** *blue Parka coat and* ***a*** *shirt* **سروالي الجينز وباركا الأزرق قميصي**""غير عادية بتاتا؛ فلا أحد سيحيل على ملابسه الخاصة بأداة التنكير "*a*"، بينما بدأ المتتالية أول الأمر بضمير ملكية "*my*". فالاستعمال الأنسب لـ "« *a* في هذا السياق سيكون بإقامة تمييز بين ما هو "لي" "*mine*"، وما هو "ليس لي" "*not mine*". فعلى سبيل المثال، فإن الملفوظ:

" I looked round the room and " I looked around the room and I saw my jeans and a blue Parka coat and a shirt, they were full of blood "

(10) "can make linguistically informed decisions"

"مسحت الغرفة بناظري ورأيت سروالـــي الجينز ومعطف باركا أزرق وقميصا، كانت ملطخة بالدماء" ستكون جملة طبيعية جدا في سياق تكون فيه بعض الملابس لشخص آخر، لكن هذا، بالتأكيد، ليس هو المعنى المراد في الحكي الأصلي؛ إذ تعود فيه كل الملابس إلى السارد. فجملة "*a blue Parka coat and a shirt*" يمكن أن تحدث مرة أخرى بشكل طبيعي تماماً، نتيجة تحول حوار متعجل مكون من متتالية من الأسئلة والأجوبة القصيرة في شكل مونولوج. يمكن أن نتصور أن هذا قد حدث عندما نتفحص الحادثة الموالية المستخلصة من تسجيل مقابلة سابقة للشرطة مع براون:

"*What were you wearing ?" I had a blue shirt and a blue parka.*

"ما ذا كنت ترتدي؟" "كان لدي قميص أزرق وباركا أزرق".

في هذا السياق، فإن استعمال أداة التنكير عادٍ. كما أشرنا أعلاه، فعندما يشار إلى أشياء لأول مرة، فإن أداة التنكير هو الاختيار الأنسب العادي. وحالما تسترعي انتباه قضاة محكمة الاستئناف غرابةُ عبارة، وورود أخرى مطابقة لها في الاستجواب، فإنهم سيكونون بنفس كفاءة اللسانيين لاستخلاص نتائج من الغرابة اللغوية.

لا يقترح مالكولم كولتهارد فقط في مقالته شهادة أو استدلالا عما يمكن للساني أن يدلي به كخبرة أمام العدالة. فهو يركز بالخصوص على وضعية الخبير أمام المحاكم (لاسيما حول الطريقة التي تقر فيها المحكمة بهذه الوضعية)، والاستلزامات المترتبة عليها والكيفية التي قُنِّنَت بها بالنسبة إلى منهجيات التحليل في علوم اللغات.

وبالفعل، وإلى الآن في المملكة المتحدة وأستراليا، فإن الشخص الذي يعترف به بصفته يمتلك خبرة كافية في مجال ما، هو الذي يكون مؤهلا أيضا للإدلاء بشهادته أمام محكمة العدل وفقا للمحددات المتصلة بالمؤهلات المهنية والخبرة. وإذا اعترف بالخبير أمام محكمة ما مرة واحدة، فإنه سيصبح معترفا به

عموما لدى محاكم أخرى لتقديم خبرات مماثلة. فالمناهج التي يستخدمها الخبير هي بحسب تقديره، حتى وإن كان ميثاق أخلاقيات الخبراء الأسترالية ينص مثلا، على أنه من واجب الخبير أن ينهي إلى علم المحكمة الوقائع التي تتعارض وتحليله، وأن يفسر لِمَ لَمْ يُؤخذ بها كأفعال وجيهة وكوقائع ملائمة في الحالة الراهنة. وللمحكمة أن تحدد ما إذا كانت الشهادة التي قدمها الخبير مقبولة، استنادا إلى مؤهلاته والمنهجيات المستخدمة:

تبعا لهذا الإجراء، فإن كفاءة الخبير (ة) وموثوقية المنـ(ا)هج المعتمد(ة) يمكن أن يشكلا معا موضوع فحصٍ من المحكمة مفصّلٍ، وهذا يمكن أن يستمر لساعات طويلة، كما سبق لي أن عاينت ذلك خلال تجربة حديثة. ففي القضية الأحدث التي استدعيت فيها بصفتي خبيرا، فقد استبعد القاضي الهيئة قبل الغذاء وخصص فترة بعد الظهر كلها للاستماع إلى النقاش القانوني فيما يتعلق بمقبولية أدلتي، ثم استجوبني، وقام باستجواب مضاد لأزيد من ساعة قبل أن يقرر أخيرا أنه سمح لي بتقديم خبرتي لدى المحكمة اليوم الموالي. (كولتهارد، 2010، ص477–478).

فحتى إذا سمح للخبير في نهاية المطاف بتقديم شهادته أمام المحكمة، فإن للقاضي أو الهيئة أن يقرروا أنها ليست وجيهة وليست مفيدة أو يمكن القفز عليها.

علاوة على هذا الإجراء الطويل والمعقد الذي وصفه، فإن الإشكال الذي يشغل مالكولم كولتهارد أساسا هو التبني المحتمل للجنة القانون البريطانية إصلاحا يخص الاعتراف بخبراء علميين يرتكز على "معيار دوبرت" *standard Daubert* وهو معيار تبنته المحكمة العليا في الولايات المتحدة، والذي لم يعد يعترف بالأشخاص المكلفين بالقيام بالخبرة، بل بالنظريات، والمناهج والمنهجيات التي تقدم الدليل العلمي على وجاهتها. فبحسب لجنة القانون البريطاني، فإن هذا يسمح بمنع القاضي من الحسم بشأن قدرة الخبير على الإدلاء

بشهادته أو بعدمها، بينما القاضي نفسه غير متخصص في المجال. غير أن هذا يعني أن منهجيات معترف بها اليوم قد لا تكون مقبولة في المحكمة غدا.

يتطلب معيار دوبرت إذا أن المنهج الذي يستعمله الخبير يجب أن يكون مصادق عليه *validé* علميًا، وذكر خمسة معايير ضرورية لتحديد علمية منهج ما: (1) النظرية أو التقنية هل يمكن أن تجرب أو هل جربت؟ هل يمكن أن تجرب هذه النظرية أو التقنية وهل تم روزها؟ 2) هل شكلت موضوع منشورات جربها النظراء؟ (3) ما معدل خطئها، [وهل] خطأها محتمل أو معروف؟ (4) هل هناك معايير تحكمها؟ (5) هل هي مقبولة على نطاق واسع في المجتمع العلمي الذي تبني هذا التعريف للعلمية ؟ يطرح بالنسبة إلى خبراء علوم اللغة (وفي العلوم الاجتماعية عامة) عددا من الإشكالات، وسؤال معرفة ما إذا كان من الممكن أن يتكيف اللسانيون مع هذه الأصناف، حتى يستطيعوا الاستمرار في ضمان قبول المحاكم لخبرتهم، خاصة، على سبيل المثال، باقتراح نتائج خبراتهم على المحكمة في شكل احتمال، من النوع "إن احتمال أن يكون س هو كاتب هذه الرسالة، وفقاً للسمات الأسلوبية المفحوصة، مقارنة بمتن مرجعي، هو احتمال كبير":

وعموما، فإن المنهج هو حساب احتمال أن رسالة قصيرة *sms* مثلا، بصيغة معينة إذا كان متهما قد أرسلها بالفعل أو لم يقم بإرسالها. لنتصور مثلا، رسالة قصيرة تتضمن "*ill*" اختصارا لـ "*I will*". سنكتشف بعد تحليل عينات من النصوص المنسوبة المعتمدة التي أرسلها المتهم خلال الأيام الثلاثة الماضية أن في 100٪ من الرسائل، حيث كانت [الصيغة] "*I will*" ممكنة، استعمل المتهم "*ill*". وبعبارات أخرى، إذا كان المتهم قد كتب الرسالة وسلك فيها مسلكا معتادا، فسيكون من المؤكد تقريبا أنه اختار أن يستخدم تعبير "*ill*". (مهما تقل لنا الإحصائيات، فإن المتكلم يتمتع دوماً بالحرية في القيام بخيار مختلف، يكون أحيانا متعمدا، بهدف التمويه، وحاسما بالنسبة إلى التحقيق). تخيّلوا أنه في

الوقت نفسه، قد يلاحظ المرء أنه في عينة تمثيلية من الرسائل القصيرة التي تنتجها الساكنة عموما، فإن الاختصار "*ill*" يُنتج أيضا، ولكن فقط في 10٪ من الحالات. إذا فإن هذه الرسالة القصيرة الخاصة وإن لم يكن قد أرسلها المتهم فعليا، فإن هناك مع ذلك نسبة 10٪ من الحظ أنها تضمنت الاختصار *ill* . كيف يمكننا إذاً تقييم قوة هذه النتيجة بوصفها دليلا؟ ببساطة عن طريق إيجاد خارج قسمة نسبة احتمال على الآخر 10/ 100 لنحصل على معدل احتمال 10 في المائة".

غير أن هذه المقاربة، مهما كانت جذابة، تقدم تحديات جديدة للسانيات القانونية. كيف يمكن في الواقع تحديد مجموعات من المتكلمين، أو عينات تمثيلية تمكننا من إجراء مقارنات، في سياق لا أحد يرغب فيه أن يدفع، لا المحاكم ولا أطراف النزاع، حتى يُجرى هذا النوع من البحث. لا بد أن تبدأ متون التخصص في الظهور: متون الرسائل القصيرة (*SMS*)، وقد بدأت تظهر متون عناوين مكتوبة بحروف كبيرة ولكنها ما تزال محدودة جداً (كولتهارد، 2010، ص483).

بالإضافة إلى ذلك، فإن تعبير استنتاج الخبير بصيغة الاحتمال الرياضي، غير واضح أيضاً في حد ذاته، خصوصا بالنسبة إلى هيئة مكونة من أشخاص غير معتادين على استعمال هذا النوع من الأرقام. فإشكالية فهم الهيئة [هيئة المحلفين] تبقى إذا قائمة، وعلى الخبير التأكد مما إذا كان التفاهم ممكنا، بترجمة الأرقام لهيئة المحلفين. كما هي الحال فعلا، بالنسبة إلى خبراء آخرين: أظهرت عينات الحمض النووي *ADN* أن ملفه الشخصي يطابق ملف المهاجم، واحتمال أن يكون شخصا آخر هو واحد في المليار"(11) (كولتهارد، 2010، ص484).

وفي ضوء مختلف جوانب هذه المناقشة، يقترح مالكولم كولتهارد ثلاثة حلول لمستقبل بعثة الخبرة القانونية التابعة للسانيات القضائية أمام المحاكم، وتتركز هذه الحلول الثلاثة جميعها حول الأهمية المتزايدة للمناهج الإحصائية:

(11) "*DNA evidence […] showed his profile matched that of the attacker, with the chances of it being anyone else being one in a billion*" .

هناك ثلاث طرق للمضي قدما نحو المجتمع اللساني. أولاً، بقدر ما يوجد فعليا خبراء معترف بهم لهم خبرة ومؤهلات أكثر من الآخرين، فإنه من الممكن إدخال نظام اختبار تعمية من خبراء أفراد منفردين ونشر معدلات الخطأ المعروفة من الخبراء وليس من المناهج. وثانيا، خلق مزيد من قواعد بيانات أكبر، سيمكن اللسانيين من أن يبرزوا إحصاءات سكانية أكثر موثوقية، الابتداء في بعض المجالات على الأقل، بإنتاج نسب احتمال. وثالثا، إجراء مزيد من البحوث بمناهج إحصائية أخرى تسمح بتقييم أهمية المعطيات المستمدة من المؤلف المحتمل التي ستنشئ أسسا مؤكدة يمكن أن تعتمد عليها الآراء (كولتهارد، 2010: ص485).

توليف:

إن اللسانيات القضائية تخصص أظهر من خلاله الباحثون التزاما لصالح العدالة. بهذا المعنى فإن اللسانيين القانونيين ينفذون بطريقة مميزة الموقف الملتزم للباحث الذي دعي إليه في *التحليل النقدي للخطاب*. فالمواقف النظرية الثلاثة الأساسية للسانيات القضائية بحسب القائمة التي وضعها كولتهارد وأليسون (2010) تنطلق جميعها من أخذ السلطة بعين الاعتبار في التفاعلات الاجتماعية. تدعو الرابطة المهنية التي تجمع أعضاءها، إلى التزام الباحث لصالح تحسين جوانب النظام القانوني الذي يشكل موضوع بحثهم. علاوة على ذلك، فإن أحد مؤسسي التخصص، مالكلوم كولتهارد، يرافع في كتاب مرجعي له بخصوص تنظيم هذا التخصص من أجل تقارب مباشر مع الدراسات النقدية للخطاب، محاججا أن المنظور النقدي يتوافق تماما واللسانيات القضائية، وأن دراسات عديدة سبق وأن شهدت بذلك.

بيبليوغرافيا:

- **CLIFT, R. & HOLT, E.** (2007), "Introduction". In HOLT, E. & CLIFT, R. (Dirs.), *ReportingTalk:Reported Speech in Interaction*. Cambridge: Cambridge UniversityPress, pp.1-15.

- **COULTHARD, M. & JOHNSON, A.** (2010),*The Routledge Handbook of ForensicLinguistics.* London: Routledge.

- **COULTHARD, M.** (1996), "The officalversion: Audience manipulation in police recordsof interviews with suspects". In CALDAS-COULTHARD, C.R. & COULTHARD, M. (Dirs.), *Texts and Practices:Readings in Critical DiscourseAnalysis*. London: Routledge, pp.166–178.

- **COULTHARD, M.** (2010), "Experts and Opinion: In my opinion". In COULTHARD, M. & JOHNSON, A. (Dirs.), *The Routledge Handbook of ForensicLinguistics*. London: Routledge.

- **FAIRCLOUGH, N.** (1989),*Language and Power.* Harlow: Longman.

- **GIBBONS, J. (Dir.)** (1994), *Language and the Law.* London: Longman.

- **GIBBONS, J.** (2003) *ForensicLinguistics: An Introduction to Language in the Justice System.* Oxford: Blackwell.

- **HEFFER, C.** (2005),*The Language of Jury Trial: A Corpus-AidedAnalysis of Legal–Lay Discourse.* Basingstoke:Palgrave Macmillan.

- **KRISHNAMURTHY, R.** (1996), "Ethnic, Racial and Tribal: The Language of Racism?" in CALDAS-COULTHARD, C.R. & COULTHARD, M. (Dirs.), *Texts and Practices: Readings in Critical DiscourseAnalysis*. London: Routledge, pp.129-149.

- **LEVI, J.** (1993) "Evaluating jury comprehension of the Illinois capital sentencing instructions." in *American Speech*, 68, I. pp.20-49.*LinellLuckmann*.1991

- **LINELL, P. & JÖNSSON, L.** (1991), "Suspect stories: perspective setting in an asymmetrical situation." in MARKOVA, I. & FOPPA, K. (Dirs.), *Asymmetries in Dialogue*. HemelHempstead:HarvesterWheatsheaf, pp.75-100.

- **MALEY, Y.** (1994), "The language of the law". In GIBBONS, J. (Dir.), *Language and the Law*. London: Longman, pp.11-50.

- **MALEY, Y.** (2000), "The case of the longnosedPotoroo: the framing and construction of witnesstestimony". In SARANGI, S. & COULTHARD, M. (Dirs.), *Discourse and Social Life*. London: Longman, pp.246-269.

- **OLSSON, J.** (2008),*ForensicLinguistics.* New York: Continuum.

- **ROCK, F.** (2007),*CommunicatingRights: The Language of Arrest and Detention*.

- **SHUY, R.W.** (2002),*Linguistic Battles in Trademark Disputes.* asingstoke:Palgrave Macmillan.

SHUY, R.W. (2002),*Linguistic Battles in Trademark Disputes.* Basingstoke:Palgrave Macmillan.

- **SOLOMON, N.** (1996), "Plain English:From a perspective of language in society."in HASAN, R. & WILLIAMS, G. (Dirs.), *Literacy in Society*. London: Longman, pp.279-307.

- **TIERSMA, P.** (1999),*Legal Language.* Chicago:University of Chicago Press.

- **TURELL, T.** (2004), "Textual kidnapping revisited: the case of plagiarism in literary translation." In *Speech, Language and the Law*, 11, i. pp.1-26.